مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بوضياف المسيلة
ردم د:ISSN: 2602/5906

دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر. دراسة ميدانية على مجموعة من المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة

The role of small enterprises in supporting the course of economic and social development in Algeria
Field study on a group of small businesses in the state of m'sila
Le rôle des petites entreprises dans l'accompagnement du développement économique et social en Algérie
Etude de terrain sur un groupe de petites entreprises dans l'état de m'sila

د. مير احمد جامعة المسيلة
د. بورعدة حنان جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان
أ.مزراق وردة جامعة المسيلة

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع جد مهم متمثل المقاولة الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، من خلال التركيز على ثلاث تحديات اساسية تواجه هذه المقاولات وهي:(تحدي السوق و المنافسة – تحدي صعوبة مصادر التمويل – تحدي التكوين و تطوير الكفاءات)، و من أجل تحقيق اهداف هذه الدراسة قمنا باجراء دراسة كمية من خلال دراسة على عينة من المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة حيث وجدنا ان المقاولة الصغيرة في ظل كل من تحدي السوق و المنافسة و تحدي تكوين و تطوير الكفاءات تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ولاية المسيلة، اما تحدي صعوبة مصادر التمويل فلم نجد له تاثير فيها.

الكلمات المفتاحية: المقاولة الصغيرة – تحدي السوق و المنافسة – تحدي صعوبة مصادر التمويل – تحدي التكوين و تطوير الكفاءات -التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

Abstract: The aim of this study is to highlight a very important subject of small enterprise and its role in achieving economic and social development in Algeria, by focusing on three main challenges facing these enterprises namely: (challenge of market and competition) Development of competencies). In order to achieve the objectives of this study, we conducted a quantitative study through a study on a sample of small enterprises in the state of m'sila. We found that small enterprises in light of both the market challenge and competition and the challenge of developing and developing competencies contribute to economic development and Social in the state of m'sila, but the challenge of the difficulty of sources of funding did not find any impact.

Keywords: Small Business - Market and Competition Challenge - Difficulty of Funding Sources - Training Challenge and Competency Development - Economic and Social

Development

Résume : Le but de cette étude est de mettre en évidence un sujet très important de la petite entreprise et son rôle dans le développement économique et social de l'Algérie, en se concentrant sur trois défis principaux auxquels ces entreprises sont confrontées, à savoir: (défi du marché et de la concurrence) Afin de réaliser les objectifs de cette étude, nous avons mené une étude quantitative sur un échantillon de petites entreprises de l'État de m'sila, constatant que les petites entreprises, à la fois face au défi du marché, à la concurrence et au développement des compétences, contribuent au développement économique et Social dans l'état de m'sila, mais le défi de la difficulté des sources de financement n'a eu aucun impact.

Mots-clés: Petite entreprise - Défi du marché et de la concurrence - Difficulté de financement - Défi de formation et développement des compétences - Développement économique et social

د. مير احمد، د. بورعدة حنان، أ.مزراق وردة طالبة دكتوراه ل.م.د،(mire50@rocketmail.com

مقدمة:

لقد تجدّدت الروح المقاولاتية في الكثير من بلدان العالم مع نهاية الألفية الثانية و بداية الألفية الثالثة، نظرا لكثرة التحديات التي أصبحت تميز بيئة الأعمال الراهنة و المتميزة بالتعقد وعدم التأكد، كما مست العديد من المجالات الاقتصادية كدور المقاولة في التنمية المحلية والتشغيل و محاربة البطالة.

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمصغرة في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية.

فمع عولمة الأسواق و نمط العلاقات الاقتصادية السائد في أغلب الدول القائم على التوجّه نحو اقتصاد السوق والمبادرة الخاصة، ظهرت أهمّية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كدعامة أساسية للمبادرات الفردية، و أصبحت ترقية المقاولة المصغرة مشهدا أساسيا في هذا السياق الاقتصادي - الاجتماعي الجديد. و سنقوم خلال هاته المداخلة بطرح الإشكالية التالية:

I. الإشكالية:

كيف تساهم المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية - بولاية المسيلة -الجزائر ؟

تندرج تحت هذه الاشكالية اسئلة فرعية نلخصها كما يلي:

- كيف يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز تحدي السوق و المنافسة لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة - الجزائر

- كيف يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز تحدي صعوبة مصادر التمويل لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة - الجزائر

- كيف يمكن للمقاولة الصغيرة تجاوز تحدي التكوين و تطوير الكفاءات لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة - الجزائر

II. فرضيات الدراسة:

- **تساهم المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في - بولاية المسيلة -الجزائر**

و تندرج تحت هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

- للمقاولة الصغيرة إمكانية لتجاوز تحدي السوق و المنافسة لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة - الجزائر

- للمقاولة الصغيرة إمكانية لتجاوز تحدي صعوبة مصادر التمويل لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة - الجزائر

- للمقاولة الصغيرة إمكانية لتجاوز تحدي التكوين و تطوير الكفاءات لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة – الجزائر

III.**أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة اهمية كبيرة في تسليط الضوء على احد اهم المواضيع و المتمثل في المقاولة الصغيرة و مدى اسهامها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائري كون الاقتصاد الوطني يعاني من عدم التوازن من حيث مصادر الدخل من العملة الاجنبية و يقتصر فقط على عائدات المحروقات و عليه ارتأينا في هذه الدراسة ان نوجه انظار الباحثين و الاقتصاديين الى قطاع جد حساس متمثل في المقاولات الصغيرة.

IV.**أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى مفهوم المقاولة الصغيرة وبيان أهميتها وواقعها الحالي في الجزائري، والمستلزمات الضرورية لتأهيلها وتطويرها من أجل ضمان استمرارها وعدم زوالها، وبالتالي تحقق ريادتها وتقلل من الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاد الجزائري من جهة وسياسة التشغيل في الجزائر من جهة أخرى.

V.**منهج الدراسة:** للوصول الى تحقيق هدف الدراسة و هو الاجابة عن اشكاليتها قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي المعتمد على التحليل و ذلك لوصف الظواهر ذات الصلة بموضوع المقاولة الصغيرة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. اذ قمنا جمع المادة العلمية التي لها صلة بموضوع الدراسة كما قمنا باختيار عينة من المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة اذ قمنا بتوزيع استبانة هذه الاخيرة ساعدتنا في جمع البيانات التي مكننتنا في الاخير من الحصول على نتائج لهذه الدراسة و تحليلها.

أولا: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية و المقاولة الصغيرة

1. **ماهية المقاولاتية:** قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية .أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة(توفيق خذري،عماري علي2011، ص5)

و هناك من عرفها على انها ظاهرة اقتصادية تركز على استغلال الفرص الإبداعية الجديدة ذات القيمة الاقتصادية أو الاجتماعية، الناجمة عن مبادرات ديناميكية مصدرها العلاقة: الابتكار / المقاول ، اذ تعمل هذه المقاولات في اطار متفاعل مع بيئة المحيطة بها، و عليه تعتبر المقاولاتية ظاهرة ترتكز على العملية الإبداعية التي تحرك وتنشئ الإنسان / المشروع و التي تؤدي إلى تكوين نظام قادر على استغلال الفرص النادرة و تحويلها الى مشاريع ناجحة(Michel coster 2009، p8)

ويعتبر SayJ.B(**1803**) من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ اعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة. كما عرف **شومبتر** المقاول (**1950**) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة" "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وحسب كل من "Julien" و"Marchesney" فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرةفي نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة.غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد، ومبدع"

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة ،وبشكل مستقل- إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على ارض الواقع ،بالاعتماد على معلومة هامة ،من اجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة ،الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع . و بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد .

2. ماهية المقاولة الصغيرة:

2-1. مفهوم المقاولة المصغرة: داخل فضاء الحجم الصغير للمؤسسات الاقتصادية يتم التمييز بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة. و يقصد بالمقاولة المصغرة – بالمعنى الواسع- عملية إنشاء و تطور المؤسسات المصغرة؛ ويقصد بهذا المفهوم بالمعنى الضيق المؤسسات المصغرة أي تلك المؤسسات الاقتصادية التي تستجيب لمجموعة من المعايير الكمية. و يختلف المفهوم الاقتصادي للمؤسسة المصغرة في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ذلك أنّه يشكّل استمرارا و تطوّرا لمفهوم القطاع الموازي في الدول النامية، في حين تمثّل المؤسسات المصغرة الجزء الأسفل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص و من نسيج المؤسسات الاقتصادية بشكل عام في الدول المتقدمة(أ. يوسف بودلة ، أ. عبد الحق بن تفات2013، ص 5).

2-2 المفهوم الاقتصادي للمؤسسة المصغرة في الدول النامية: يعكس مفهوم المؤسسة المصغرة في الدول النامية تطوّرا لمفهوم القطاع الموازي، و للنظرة الاقتصادية والسياسية إلى هذا القطاع. تاريخيا، عكس مفهوم القطاع الموازي مجموعة النشاطات الصغيرة المعاشية المتواجدة على هامش النشاطات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة. و كان ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها مؤقّتة، و كان يُتوقّع أن يمتص نمو القطاع الحديث للمؤسسات الكبيرة اليد العاملة للقطاع الموازي، و بالتالي يتلاشى هذا الأخير(أ. يوسف بودلة ، أ. عبد الحق بن تفات2013، ص6).

أدّى فشل سياسات " التصنيع من الأعلى " في الكثير من الدول النامية، ثم تطبيق برامج التعديل الهيكلي مع ما ترتّب عنها من آثار اجتماعية و اقتصادية، خاصة على سوق العمل، إلى توسع القطاع الموازي. يعبر " **هوغن** Hugon " عن هذه الوضعية كما يلي: أصبح مسار اللارسمية الذي كان يعتبر هامشيا في مواجهة نموذج التنمية الصناعية، و معيار العمل بأجر، المرجع الأساسي لفهم مجتمعات الجنوب، و خاصة الإفريقية منها. ولم يجد المسؤولون السياسيون والمنظمات الدولية - بما فيها مؤسسات " **بريتون وودز** " - في ظل عجز القطاع الرسمي، عن توفير فرص العمل للبطالين سوى الاعتراف بالدور الاقتصادي و الاجتماعي للقطاع الموازي. فكان يجب في أحسن الحالات مساعدة هذا القطاع "الملجأ للبطالين"، و في أسوأ الحالات عدم عرقلة سيره. من هنا بدأ مصطلح المؤسسة المصغرة يحلّ تدريجيا محل مصطلح القطاع الموازي.

3-2 المفهوم الاقتصادي للمؤسسة الصغيرة في الدول المتقدمة: يستعمل مصطلح المؤسسة الصغيرة جدا T.P.E في الدول المتقدمة كمرادف للمؤسسة المصغرة (خاصة في الاتحاد الأوروبي). (أ. يوسف بودلة ، أ. عبد الحق بن تفات2013، ص7)

اقتصاديا يمثّل هذا النوع من المؤسسات الجزء الأسفل من قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. يستعمل هذا المفهوم أيضا للإشارة إلى المؤسسات التي تنشئها و تسيّرها فئات تعاني من وضعية التهميش و الإقصاء الاجتماعي مثل: البطالين، الأقليات العرقية و النساء.

4-2 المفهوم الإحصائي للمؤسسة الصغيرة: تُدرج المؤسسة المصغرة إحصائيا ضمن سلّم الحجم للمؤسسات الاقتصادية وفقا لعدة معايير كمّية. هذا التصنيف مفيد من الناحية الإحصائية (في حساب المجمّعات الاقتصادية الكلية، إحصائيات التشغيل..)، وأيضا من ناحية السياسيات الاقتصادية (إجراءات جبائية، مالية..) مناسبة لفائدة كل نوع من المؤسسات. تشير المادة رقم 10 من القانون 01- 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في هذا الصدد إلى ما يلي: " يشكّل تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنصوص عليه في هذا القانون، مرجعا في كل برامج وتدابير المساعدة و الدعم لصالح هذه المؤسسات، و إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلّقة بالقطاع. كما يختلف تعريف المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم بين الدول. نذكر هنا سلّمين لتصنيف المؤسسات ، يخص التصنيف الأول الجزائر و الثاني الاتحاد الأوروبي، حسب ثلاثة معايير كمية و هي: عدد الموظفين؛ رقم الأعمال السنوي أو مجموع الحصيلة السنوية؛ و الاستقلالية. (أ. يوسف بودلة ، أ. عبد الحق بن تفات2013 ، ص7)

ثانيا: تحديات إنشاء المقاولات الصغيرة

1. تحدي السوق والمنافسة: المنافسة ليست مجرد آلية مجهولة لتنظيم التجارة بل قبل كل شيء هي طريقة للعلاقات الاجتماعية الناتجة عن التأثير المتنامي لـ "منطق الأعمال" في حياتنا. ففي هذا العنصر سنحاول تحديد القضايا الأخلاقية للمنافسة من خلال إظهار التحديات العميقة التي ستواجهها أخلاقيات الأعمال التجارية كالمقاولات الصغيرة ، و عليه نتساءل تحت أي ظروف يمكن أن تكون المنافسة مبدأًا للتنظيم الاجتماعي العادل. في السياق المجرد نسبيًا لسباق بين الأفراد ، نظهر أن المنافسة يمكن أن تكون عادلة فقط في ظل ظروف شديدة التقييد. بعد ذلك ، نحاول تعميم هذا التحليل من خلال مناقشة سيناريوهين أكثر واقعية: أولاً ، التنافس بين الأفراد الحرفيين ، ثم التنافس بين الشركات الرأسمالية و هنا تزداد صعوبة تلبية شروط المنافسة العادلة.[1] عادة ما تتعامل أخلاقيات الأعمال مع القضايا الداخلية للشركة ، مثل نوعية علاقة العمل ، أو أسئلة حول سلوك

[1] https://journals.openedition.org/ethiquepublique/2681 vésité le:28/09/2018 à18;00

الشركة فيما يتعلق ببيئتها المباشرة ، العملاء ، الموردين والداعمين لها. إن الطريقة التي يتشكل بها "عالم الأعمال" ، من خلال النماذج التي يقترحها والاعتبارات الاجتماعية التي ينتشرها ، المجتمع ككل مسألة ذات أهمية كبيرة على الأقل.[2]

مفهوم المنافسة العادلة: تم تعريف المنافسة العادلة و الكاملة من الناحية النظرية من خلال هيكل السوق "المثالي":

- نظرية العرض والطلب
- تجانس المنتج
- حرية الدخول والخروج من السوق
- معلومات مثالية عن لاعبي السوق
- التنقل المثالي لعوامل الإنتاج

وغالباً ما يتم الاستشهاد بالأسواق المالية باعتبارها الأسواق التي تكون المنافسة فيها هي الأقرب إلى هذه المنافسة النقية والكاملة.[3] تعتبر المنافسة الشريفة عاملا محفزا على تحسين جودة المنتجات و الخدمات بالنسبة للزبائن كما تعتبر عاملا مهما في تموقع المؤسسة في السوق المحلية و الدولية و لكنها تعتبر كتحي حقيقي للمقاولات الصغيرة كون هذه الاخير تفتقر الى عامل الخبرة و الكفاءة زيادة على كون اغلب المقاولين الصغار من الشباب الجامعي الذي لم يمارس اعمالا ميدانية من قبل، كما ان المنافسة قد تكون تحديا لتجسيد العديد من الافكار و الابتكارات كون المقاول الصغير يخشى الفشل و لا يملك البدائل. و لعل اهم هذه التحديات ما يلي:

- تحدي متعلق بالسوق (الطلب و العرض) ؛
- تحدي جهل المقاول الصغير بحجم السوق و المحددات الفعلية لقرار الشراء لدي الزبائن ؛
- تحدي التكنولوجيا و الانتقال نحو الرقمنة؛
- تحدي وجود مؤسسات عملاقة تستثمر في نفس القطاع او في المنتجات البديلة.

2. تحدي صعوبة مصادر التمويل:

أولا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البدايّة إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة و لكن يتصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول خاصة النامية منها بانخفاض

[2] https://journals.openedition.org/ethiquepublique/2681 vésité le:28/09/2018 à18;00
[3] https://www.jobintree.com/dictionnaire/definition-concurrence-pure-parfaite-1064.html vésité le:28/09/2018 à 17:30

القدرة على الادخار ، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، فيلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في: (ريحان الشريف، بومود إيمان)

1.1 مصادر غير رسمية: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل و الأصدقاء ومدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان...إلخ ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

2.1 مصادر رسمية: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسميّة وتتمثل في الجهات التاليّة.

- **البنوك التجاريّة (التمويل المصرفي):** حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية.
- **الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال استعراض أهم طرق التمويل الازمة لإنشاء المؤسسات بصفة عامة و المقاولة الصغيرة بصفة خاصة يتضح لنا التحديات التالي:

تحدي متعلق بقدرة المقاولة الصغيرة على تمويل نفسها و هنا نحن نعلم ان أغلب المقاولات الصغيرة هي من الشباب الجامعي الذي لا يملك رؤوس اموال تمكنه من تمويل مشروعه الاستثماري.تحدي متعلق بالقدرة على التمويل الجزئي للمشروع و هنا يقوم صاحب المقاولة الصغيرة بتمويل جزء من مشروعه و يترك الباقي على الهيئات و الجهات المخولة بتمويل المشروع و لكن هنا قد يطرح لديه بعض المشاكل كعدم القدرة على التحكم في التكاليف الفعلية للمشروع مما قد ينجر عنه تبذير للأموال هذا من شانه ان يشكل حاجزا لنجاح المقاولة الصغيرة. تحدي متعلق بمدى قدرة صاحب المقاولة الصغيرة في الاتصال بالهيئات المالية و المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و مدى قدرته على اقناع هذه المؤسسات بجدوى استثماره.

1- تحدي التكوين وتطوير الكفاءات: في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، التي يعرفها محيط المقاولات الصغيرة و المتوسطة، فإن التكوين عنصر أساسي في تنظيم الموارد البشرية، ومن الآليات الدقيقة لتنمية كفاءة المقاولات وتمكينها من الإبداع على جميع المستويات. كما أن إدارة

الكفاءات داخل المقاولات تعتبر من بين الأساليب والنماذج الحديثة لقيادة عمليات التنمية والابتكار داخل جميع المنظمات.

أولا: مفهوم الكفاءات: في حقل تقييم الأفراد فان مفهوم الكفاءات يرتكز فقط على ما يعرفه الفرد و ما سيفعله الفرد حيث اجريت البحوث على مفهوم الكفاءات من منظور دراسات نفسية و اجتماعية للاختلافات بين الافراد.(Delobbe.N، karnas.G، Vandenbergh.C 2003، p13)

و حسب Gary Hamel et ck prolahad يرى ان الكفاءة فكرة جد واسعة يمكن ان تأخذ عدة تعاريف من مؤسسة لأخرى حسب متطلباتها. حيث يرى بان الكفاءة هي مجموعة المعارف والقدرات التي تسمح بالتحكم في التكنولوجيا، ولكي يكون العامل كفء و مؤهل يجب ان يتميز بما يلي:(مسغوني منى ،2013، ص 241)

- يجب ان تكون كفاءته تلحق ميزة لدى الزبون، و بالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة؛
- كفاءته يجب ان تتميز بالمرونة بمعنى انه قادر على خلق و انتاج سلع و تقديم خدمات جديدة و بصورة جذرية؛

و حسب الاقتصادي Botref و الذي يعتبر الاكثر خبرة في مجال الادارة و تطوير الكفاءات حيث اعتبر الكفاءة مزيج من التنظيم و الترابط للعديد من الموارد.بالإضافة يجب توفر نوعين من الوسائل لدى الفرد الكفء:

1. **الوسائل المتمثلة في الموارد الشخصية:** وهي عبارة عن مجموعة المعارف المختلفة والمتمثلة في: المعرفة النظرية، المعرفة بالمحيط،معرفة كيفية اتخاذ القرارات ، المعارف العقلانية الرشيدة و الاجتماعية ، المهارة المتولدة عن الذكاء.
2. **الوسائل الموجودة في المحيط:** و المتمثلة في الالات و وسائل العمل ، المعلومات ، قنوات الاتصال.

ثانيا أنواع الكفاءات: يختلف الباحثون في وضع العديد من التصنيفات للكفاءة إلا ان ابرزها تصنيف وفق المستوى الفردي و الجماعي و يمكن تعريفهما كما يلي: (مسغوني منى ،2013، ص 248،247)

1. **الكفاءة الفردية:**و هي مجموعة ابعاد الاداء الملاحظة حيث تتضمن المعرفة الفردية ، المهارات ، السلوكيات، القدرات التنظيمية المرتبطة ببعضها البعض من اجل الحصول على اداء عالي وتزويد المؤسسة بميزة تنافسية مدعمة.
2. **الكفاءات الجماعية:** تعتبر من اهم انشغالات المؤسسة المعاصرة وتنشا هذه الكفاءات من تآزر الكفاءات الفردية ويمكن تحديد وجود هذه الكفاءات من خلال مؤشرات الاتصال الفعال الذي يسمح بوجود لغة مشتركة بين جماعة العمل و توفير المعلومات الملائمة للجميع.

ثالثا: تسيير الكفاءات: وهو عبارة عن مجموعة الانشطة المخصصة لتطوير الافراد و الجماعات بطريقة مثلى هدف تحقيق مهمة المؤسسة وتحسن اداء الافراد حيث يتطلب تكامل عمودي وذلك بتكييف الكفاءات مع المهمة و رؤية و استراتيجية المؤسسة اما التكامل الافقي فيشير الى تكييف انشطة الموارد البشرية فيما بينها و تمركزها حول الكفاءات، اي ان الكفاءة هي المحور الذي يدور حوله جميع انشطة ادارة الموارد البشرية من توظيف للأفراد و تقييمهم وتدريبهم . (مسغوني منى ،2013، ص 256)

أهداف تسيير الكفاءات: تهدف هذه العملية إلى ما يلي:

- تقدير افضل المهارات اللازمة للوظائف؛
- تحكم افضل في نتائج التغيرات التكنولوجية و الاقتصادية؛
- الجمع بين عوامل المهارة و المنظمة و تنمية العاملين بشكل أفضل.

و عليه يمكن ذكر اهم التحديات: (مسغوني منى ،2013، ص 259،260)

- تحدي المعرفة الجيدة لهيكل الموارد البشرية و يكون ذلك بالاعتماد على المؤشرات الكمية كهرم الاعمار و توزيع مستويات التكوين و مقارنته مع المنافسين بالإضافة الى المؤشرات التوعية لمواردها من خلال انظمة التقييم مناجل وضع سجل لكفاءات المؤسسة.

- تحدي توقع الاعمال المستقبلية: يعتبر عنصر اساسي حيث يفترض ان تكون النظرة الاستراتيجية للمؤسسة واضحة و التي تسمح بترجمة توجهاتها الى احتياجاتها من الكفاءات الاستراتيجية ووضع قوائم للوظائف المستهدفة.

- تحدي وضع المخططات: يمكن وضع مخططات التوظيف و التكوين و الحركية بين الوظائف حيث تعتبر هذه المخططات الثلاث اساليب العمل الاساسية لتسيير الكفاءات، و تعتبر هذه العملية ليست سهلة التنفيذ لعدة اعتبارات:

- اصطدام سياسة التوظيف بأولوية الحاجات في المدى القصير؛
- صعوبة التوازن بين اكتساب الطرق الجديدة للتسيير الذي يفترض التكوين الجماعي و من جهة ثانية التكوين الاستراتيجي الذي تفرضه الوظائف لجديدة للمؤسسة؛
- صعوبة تنظيم مخطط الحركية بين الوظائف خاصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لضعف معدل دوران العمل.

ثالثا: أهمية المقاولة الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يمكن للمقاولات الصغيرة أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي, الاستهلاك, العمالة, الادخار والاستثمار والصادرات. إضافة إلى مساهمتها في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية, و تحقيق التكامل بين المؤسسات

الصغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم, وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج , كما تتمثل أهميتها في قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية (مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي2012، ص5)

1. التنمية الاقتصادية: يقصد بالتنمية الاقتصادية بناء أنشطة اقتصادية تزيد من الطاقات الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات التي تحقق منفعة الفرد والمجتمع(مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي2012، ص6).

إذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى الحد ما. فإن ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للناتج القومي الإجمالي وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخول والوفاء بالاحتياجات الأساسية, وتحقيق التنمية الاجتماعية ويتحقق ذلك بعدة طرق كالآتي:

- ✓ إقامة مشروعات إنتاجية جديدة تنتج سلعا وخدمات مفيدة للمجتمع؛
- ✓ التوسع في مشروعات إنتاجية قائمة تنتج سلعا وخدمات مفيدة للمجتمع وهناك توسع أفقي بزيادة كميات السلع أو الخدمات التي تنتجها وإنتاج أنواع جديدة, وتوسع رأسي بتحسين نوعية المنتجات؛
- ✓ زيادة قدرات ومهارات الأفراد المنتجين, و هذا ما يؤدي إلى زيادة الكميات التي يمكنهم إنتاجها خلال ساعات العمل حتى تزيد سرعتهم وتقل أخطاؤهم.

2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة: إن للمؤسسات الصغيرة أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة الصناعات التقليدية والحرف و التي تمثل النسيج الاقتصادي للدول.

1-2 الأهمية الاقتصادية للمقاولات الصغيرة في التنمية: تلعب المقاولة الصغيرة دور مهم في تحيق التنمية الاقتصادية حيث تتمثل في الاتي: (مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي2012، ص7)

- ✓ **مساهمة المقاولات الصغيرة في توفير مناصب الشغل:** تتيح المقاولات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول, وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى, وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول. وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر

تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي.

- ✓ ***مساهمة المقاولات الصغيرة في تعبئة المدخرات:** تقوم المقاولات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

- ✓ **مساهمة المقاولات الصغيرة في تنمية الصادرات:** تساهم المقاولات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

- ✓ **مساهمة المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:** تلعب المقاولات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة. وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير, وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة, محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي . حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية. ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة, تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج, وفق مواصفات وإجراءات محددة, وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط.

- ✓ **مساهمة المقاولات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:** تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية, حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم, الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية, وإعادة التوزيع السكاني, والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها. فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها, وهي قادرة على تصريف منتجاتها في

الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة, فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه.

- ✓ **مساهمة المقاولات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات:** تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي, حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

2-2 الأهمية الاجتماعية للمقاولات الصغيرة في التنمية: إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة, حيث تنتشر هذه المؤسسات. في أرجاء البلاد, هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم, واستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة. ومنه تتضح أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي: (مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي2012، ص10)

أ- **تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني:** تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها, ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة, وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس, إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش, والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

ج- **رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:** إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية, وهذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن, ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

د- تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال: تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف والتي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقي إليه منذ مراحل الطفولة وحتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة و التي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية والبيئة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.

هـ- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد : إن المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

وضعية المؤسسات الصغيرة في الجزائر: إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين, أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني, فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات, أعطت الدولة مجالاً أوسع ودعمًا لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ويظهر من ذلك خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصًا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة, كما أبدت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي2012، ص11)

2-1. الدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني: إن تجربة الجزائر في التنمية الصناعية لفترة السبعينات من القرن الماضي فشلت بسبب الاعتماد على بناء المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على استيراد التجهيزات الرأسمالية المتطورة حتى يتسنى لها إحلال الواردات وتحقيق التراكم الصناعي لدفع عجلة التنمية الصناعية, ونفس الشيء بالنسبة إلى الصناعات المتخصصة في الإنتاج من أجل التصدير, يعزى هذا الفشل إلى أن الإنتاج أصبح يتحدد كميته (الحجم) ونوعيته (الجودة) ومعدلات نموه طبقًا لاتجاهات الطلب الخارجي, على غرار أن التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج مستوردة, إلى جانب أن فرص العمل محدودة بالنظر للكثافة الرأسمالية المرتفعة في الأدوات الإنتاجية المستعملة, حيث يمثل القطاع الصناعي في النظام الاقتصادي السابق محور الخطط التنموية للبلاد, إلا انه تأثر بشكل كبير مع التحولات التي شهدتها الجزائر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي جراء عدم تحديث القطاع مع التطورات التكنولوجية والإدارية والعالمية, والسبب الذي جعله ينهار ويوجه نحو الخوصصة التي تأخرت كثيرًا في إنقاذه, وقد توجهت الجزائر حديثًا إلى بعث القطاع الاقتصادي

من خلال الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي وكذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تنمية القطاع . (مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي2012، ص13)

رابعا: دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر. دراسة ميدانية على مجموعة من المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة.بعد تعرضنا إلى دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر من خلال التركيز على ثلاث تحديات اساسية تواجه هذه المقاولات وهي تحدي السوق و المنافسة – تحدي صعوبة مصادر التمويل – تحدي التكوين و تطوير الكفاءات، سنحاول تدعيما إلى ما سبق من خلال هذا المحور التقرب إلى الواقع من أجل التعرف على مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك بدراسة ميدانية على مجموعة من المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة.

ـ منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة نظرا لملائمة هذا المنهج لطبيعة دراسة الظاهرة ووصفها وصفا دقيقا، وتحليل بياناتها و تحديد العلاقة بين مكوناتها.

ـ أداة الدراسة: من أجل جمع البيانات المطلوبة لتحقيق اهداف دراستنا هذه قمنا بتصميم استبيان وجهناه الى العينة المراد دراستها و تتمثل في توزيع الاستبيان على 30 فرد من اصحاب المقاولات الصغيرة ، التي احتوت على مجموعة من الاسئلة التي طرحناها على سبيل الرجوع بإجابات تمثل اراء اصحاب المقاولات الصغيرة في الدور الذي تلعبه المقاولة الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

خامسا: عرض نتائج فرضيات الدراسة:

1-تساهم المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في - بولاية المسيلة - الجزائر لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود اثر ذو دلالة احصائية و قاعدة الرفض او القبول ي اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 فيوجد اثر ذو دلالة إحصائية. بالإضافة إلى ذلك تم حساب معامل الارتباط بين المقاولة الصغيرة و التحديات الثلاث التي تواجهها بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدى أفراد العينة، فتحصل على ان هناك ارتباط قوي بين الدور الذي تلعبه المقاولة الصغيرة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وانه هناك علاقة طردية بينهما. وأن معاملات الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التحديات التي تواجه المقاولة الصغيرة من تحدي في صعوبة مصادر التمويل و تحدي المنافسة و تحدي تدريب الكفاءات جاءت على التوالي كما يلي. **نتائج اختبار الفرضية العامة:**

1-1 :0.020 ، 0.392 ، 0،008وكلها موجبة ودالة إحصائيا. تشير النتائج أنه هناك علاقة موجبة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التحديات التي تواجه المقاولة الصغيرة. حيث انه هناك علاقة وارتباط قوي طردي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تحدي السوق و المنافسة

و تحدي التكوين وتدريب الكفاءات اما تحدي صعوبة مصادر التمويل فلا نجد انه هناك ارتباط مع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ان معامل التحديد R^2= 0.352 و هذا يعني ان التحديات التي تواجه المقاولة المصغرة قد فسر 35،2 % من التغيرات التي تحدث في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2-1.نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية 1: - للمقاولة الصغيرة إمكانية لتجاوز تحدي السوق و المنافسة لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة - الجزائر

من الجدول أدناه يتضح لنا أن القيمة الإحصائية لاختبار T للبعد الأول وهو تحدي المنافسة و السوق بلغت 5 ,779 وهي اقل من الجدولية و بالتالي فهي غير دالة إحصائيا كما ان قيمة SIG :007, اقل من 0.05 و ذلك ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى و هي انه هناك إمكانية للمقاولة الصغيرة لتجاوز تحدي السوق و المنافسة لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة .

الفرضية 2: - للمقاولة الصغيرة إمكانية لتجاوز تحدي صعوبة مصادر التمويل لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة - الجزائر

من الجدول أدناه يتضح لنا أن القيمة الإحصائية لاختبار T للبعد الثاني وهو تحدي صعوبة مصادر التمويل بلغت 0،978 وهي غير دالة إحصائيا لان قيمةT المحسوبة اقل منT الجدولية كما ان قيمة SIGاكبر من 0.05 و ذلك ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية و بالتالي لا يمكن أن نستدل على انه هناك إمكانية للمقاولة الصغيرة لتجاوز تحدي صعوبة مصادر التمويل لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة

الفرضية 3: - للمقاولة الصغيرة إمكانية لتجاوز تحدي التكوين و تطوير الكفاءات لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة – الجزائر

من الجدول ادناه يتضح لنا ان القيمة الاحصائية لاختبار T للتحدي الثالث وهو تحدي التكوين و تطوير الكفاءات

بلغت 5,579 وهي دالة إحصائيا و أن قيمة SIGاقل من 0.05 و ذلك ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة و هي انه هناك إمكانية للمقاولة الصغيرة لتجاوز تحدي التكوين و تطوير الكفاءات لتساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في بولاية المسيلة .

وعليه من خلال الدراسة الميدانية التي اجريناها على مجموعة المقاولات الصغيرة وجدنا ان المقاولة الصغيرة في ظل كل من تحدي السوق و المنافسة و تحدي تكوين و تطوير الكفاءات تساهم في تحقيق

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ولاية المسيلة. الجزائر، اما تحدي صعوبة مصادر التمويل فلم نجد له تاثير فيها .

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,609	,419		7,456	,157
	السوق	,271	,152	,295	5,779	,007
	التمويل	,111	,114	,158	4,978	,337
	الكفاءات	,360	,140	,424	5,579	,016

الخاتمة:

تمثل المقاولة الصغيرة النسيج الاقتصادي الذي أصبح كمحرك لعجلة التنمية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم, بعد أن كان الاعتقاد السائد أن المؤسسات الكبرى هي التي تمكن من تحقيق التنمية.

وبالنظر لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالجزائر, خاصة منها المقاولات الصغيرة التي تمتلك فيها ميزة, نجد أن هذا القطاع مازال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية وكمحرك تصديري خارج قطاع المحروقات, حيث تعترض هذه المؤسسات بعض العقبات والصعوبات، وهو الأمر الذي يجعلنا نورد بعض التوصيات كما يلي:

. تخصيص مبالغ مالية وبرامج إنعاش اقتصادي لتطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المقاولات الصغيرة؛

.مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها ودعمها؛

.يجب أن تلعب الجماعات المحلية دورا هاما في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, بحيث عليها التنسيق مع الهيئات المركزية على جلب ورصد التمويلات الممنوحة لمختلف القطاعات الاستثمارية في إطار التعاون بين الولايات من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

. لإعطاء دور حيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني يجب إعداد إستراتيجية واضحة مبنية على أساس من الواقعية من أجل تمكينها من ممارسة نشاطها في أحسن الظروف.

قائمة المراجع:

- مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي، دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول:استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012 ،جامعة ورقلة .

- يوسف بودلة، أ. عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحديات التي تواجهها،الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،2013
- انساعد رضوان، العكازي فاطمة الزهراء،المقاولة الصغيرة بين المتطلبات الاقتصادية و النشاط الاجتماعي- دراسة ميدانية على عينة من المقاولات الصغيرة بالشلف، جامعة الشلف 2018
- توفيق خذري، عماري علي، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة : دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، اقتصاد وإدارة المنظمات،المركز الجامعي خنشلة.
- مسغوني منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة،2013

- Michel coster، Entrepreneuriat،publie par Pearson éducation france2009،
- N.Delobbe ،G.karnas ،C.Vandenberghe، évaluation et développement des compétences au travail ;presses universitaires de louvain- Belgique- 2003